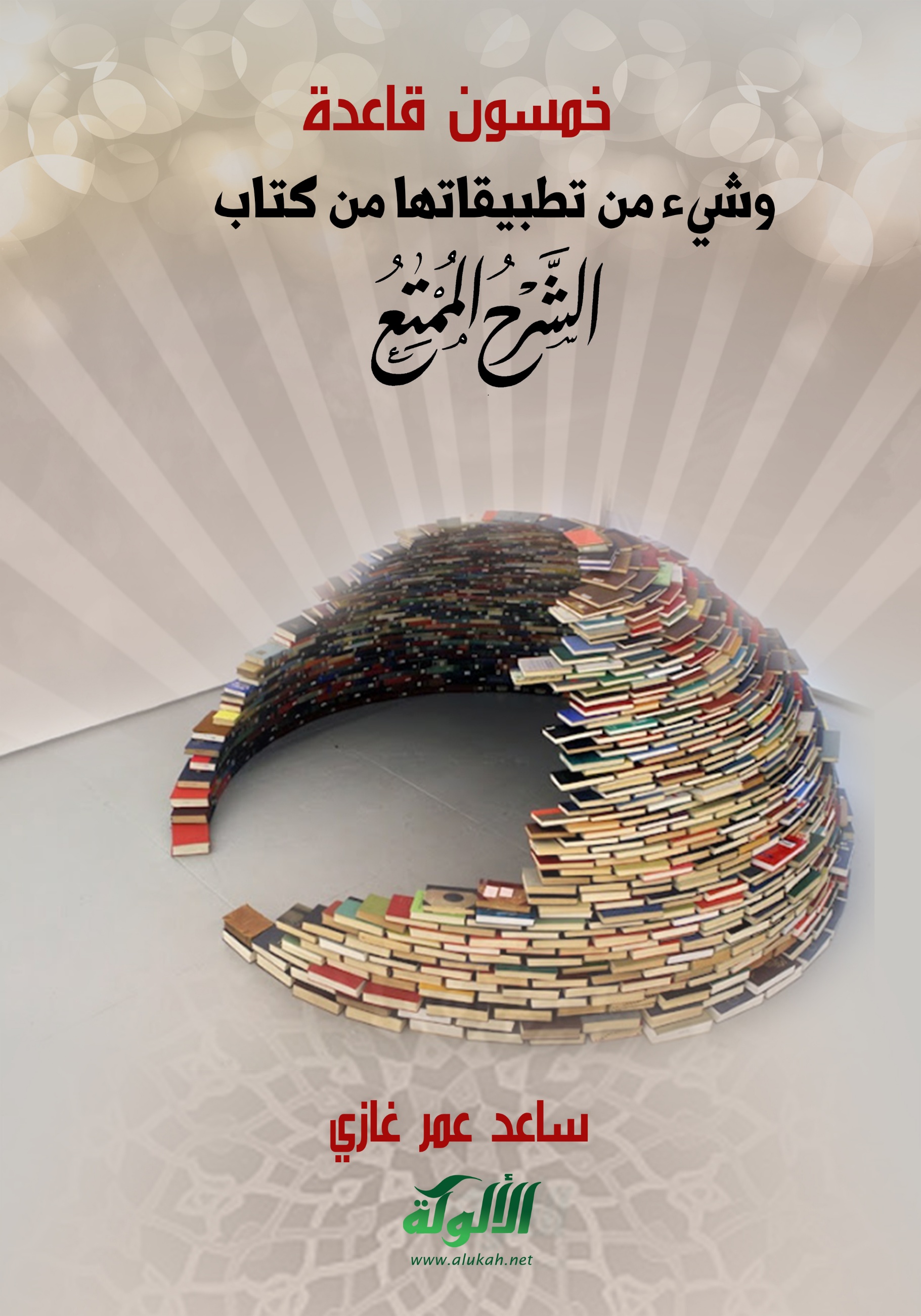
****

**خمسون قاعدة وشيء من تطبيقاتها**

**من كتاب: "الشرح الممتع"**

**ساعد عمر غازي**

**خمسون قاعدة وشيء من تطبيقاتها**

**من كتاب: "الشرح الممتع"**

**[1]**

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن الناظر المتأمل في كتاب: "الشرح الممتع" للفقيه الأصولي المفسر محمد بن صالح العثيمين –رحمه الله-، يجده قد اكتظ بالقواعد الفقهية والأصولية، مع ذكر شيء من تطبيقاتها، الدالة على فهمه العميق لمقاصد الشرع، مع استحضاره لنصوص الشريعة، وسعة اطلاعه على تلك القواعد، فلما تجمع عندي أثناء المذاكرة والاطلاع، قواعد ذكرها الشيخ -رحمه الله- في ثنايا شرحه، انتقيت منها هذه القواعد الخمسين، ورأيت من الفائدة عرضها، واتبعتها في الغالب بالتطبيق عليها، كل ذلك من كلام الشيخ -رحمه الله- في "الشرح الممتع"، وقمت بتوثيق ذلك، وقد أضيف إليه كلام له من كتبه الأخرى وذلك للفائدة، وقد أضيف للحاجة كلام لغيره، وأسبقه بعبارة قال: -جامعه عفا الله عنه-، وهذا قليل جداً، والغرض من كل ذلك تسهيل الاستفادة من هذه القواعد، وتعلم كيفية استحضار القاعدة عند ما يناسبها من مسائل، وتطبق ذلك تطبيقاً عملياً، فتحصل الثمرة من معرفة القاعدة. ولذا قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: "أهم شيء أن يعرف الإنسان القاعدة، فإذا عرف القاعدة سهل عليه التطبيق"[1].

وقبل الشروع في سرد القواعد وتطبيقاتها، يحسن بنا من بيان أن معرفة القواعد الشرعية سواء كانت في أصول الدين، أو في أصول الفقه، أو في أصول التفسير، أو في أصول الحديث، أو في أصول الأحكام، في أو اللغة والنحو، أو في أصول الأخلاق والآداب، أو في أصول المناظرات والرد على أهل الزيغ والباطل، من أهم العلوم وأكثرها وأعظمها نفعاً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "فإن معرفة أصول الأشياء ومبادئها ومعرفة الدين وأصله وأصل ما تولد فيه من أعظم العلوم نفعاً"[2].

وقال العلامة السعدي -رحمه الله-: "ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماءً مطرداً، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيراً، كما أنها تجمع النظائر التي من جمال العلم جمعها، ولها من الفوائد الكثيرة غير ما ذكرنا"[3].

ونظراً لهذا قال بعض السلف: "إنما حُرِمُوا الوصول بتضييع الأُصول، فمن ضيع الأُصول حُرِمَ الوصول"[4]. وقد قيل أيضاً: "من حُرِمَ الأصول؛ حُرِمَ الوصول"[5].

وقال العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- في "منظومته":

اغْتَنِمِ القواعد الأصُولا = فمَنْ تَفُتْهُ يُحْرَمِ الوصولا[6].

ولذا قال العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: "فلا يمكن أن تصل إلى العلوم إلا بأصولها وقواعدها"[7].

وقال أيضاً: "فإن من المهم في كل فن أن يتعلم المرء من أصوله ما يكون عوناً له على فهمه وتخريجه على تلك الأصول؛ ليكون علمه مبنياً على أسس قوية ودعائم راسخة، وقد قيل: من حرم الأصول؛ حرم الوصول"[8].

وبذلك تكون معرفة القواعد من أقوى الأسباب لتسهيل العلم وفهمه وحفظه، لجمعها المسائل المتفرقة بكلام جامع[9]. أو لأنها تجمع لك مسائل كثيرة، بألفاظ قليلة[10].

وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب -رحمه الله-: "فهذه قواعد مهمة وفوائد جمة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيب، وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد وتقرب عليه كل متباعد"[11].

ولذا قال العلامة السعدي -رحمه الله- في "منظومته":

فاحرِصْ على فهمِكَ للقواعدِ جامعةِ المسائلِ الشَّواردِ

فتَرْتَقِي في العلم خيرَ مُرتَقَى وتَقْتَفِي سُبْلَ الذي قد وُفِّقَا[12].

وقال الإمام القرافي -رحمه الله-: "وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، ويشرف ويظهر رونق الفقه ويعرف وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف، فيها تنافس العلماء وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع وحاز قصب السبق من فيها برع، ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب.

وأجاب الشاسع البعيد وتقارب وحصل طلبته في أقرب الأزمان وانشرح صدره لما أشرق فيه من البيان فبين المقامين شأو بعيد وبين المنزلتين تفاوت شديد"[13].

ولذا قال العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: "فينبغي أن يكون عند طالب العلم حصيلة من القواعد والأصول، التي يبني عليها، حتى إذا سئل عن أي مسألة، ردها إلى هذه القاعدة العامة. لذلك أحث طلبة العلم على معرفة القواعد والأصول؛ لأنها تنمي مواهبهم وتجمع لهم شوارد العلم"[14].

ويضيف الحافظ السيوطي -رحمه الله-أهمية أخرى للقواعد، في أنها تعين الفقيه على فهم فقه النوازل بقوله: "اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويتمهر في فهمه واستحضاره، ويقتدر على الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على ممر الزمان"[15].

عن أبي القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد[16] قال: "إن من حق البحث والنظر الإضراب عن الكلام في فروع لم تحكم أصولها والتماس ثمرة لم تغرس شجرها وطلب نتيجة لم تعرف مقدماتها"[17].

وفي الجملة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- قاعدة جامعة لسائر الأمة: "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزيئات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم"[18].

وقال الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله-: "ولقد أحسن القائل:

وَلَا يَنَالُ ذُرْوَةَ الْغَايَاتِ إِلَّا عَلِيمٌ بِالْمُقَدِّمَاتِ"[19].

وقال القائل:

لَنْ تَبْلُغَ الْفَرْعَ الَّذِي رُمْتَهُ إِلَّا بِبَحْثٍ مِنْكَ عَنْ أُسِّهِ[20].

وقال الإمام القرافي -رحمه الله-: "من كان أعلم بالأصل كان أعلم بالفرع"[21].

وقال الأصمعي: "سمعت أعرابياً يقول: إذا ثبتت الأصول في القلوب نطقت الألسن بالفروع"[22].

ومن مجموع هذه النصوص التي ذكرها أهل العلم حول أهمية القواعد نخلص إلى عدة نقاط أهمها: 1- دراستها تساعد على الحفظ والضبط للمسائل الكثيرة المتناظرة بحيث تكون القاعدة وسيلة لاستحضار الأحكام.

2-تربي في الباحث الملكة الفقهية.

3- تيسر للباحثين تتبع جزئيات الأحكام، واستخراجها من موضوعاتها المختلفة، وحصرها في موضوع واحد مع مراعاة الاستثناء من كل قاعدة[23].

وبعد هذه المقدمة هاك بيان تلك القواعد التي ذكرها العلامة ابن عثيمين -رحمه الله- في كتابه: "الشرح الممتع"، وقد جعلتها على جزئين يحتوي كل منهما على خمسة وعشرون قاعدة على النحو التالي:

**1- قاعدة: "لا يطالب المبيح في المعاملات بالدليل".**

**تطبيق:** فكل من قال: هذا مباح في معاملة، ما نقول: ما دليلك؟؛ لأن هذا هو الأصل، فالأصل في المعاملات، والمأكولات، والمشروبات، والملبوسات، والمسكونات، والمنتفع بها، الأصل فيها الحل حتى يقوم دليل التحريم. ["الشرح الممتع" (15/377-378)].

**فائدة:** أن كل إنسان يقول: إن هذا الشيء حرام، مما يؤكل، أو يشرب، أو يُلبس أيضاً، نقول له: هات الدليل؛ لأن عندنا أدلة تدل على حله.

فلو قال قائل: الدخان حلال فلا نطالبه بالدليل؛ لأن الأصل الحل.

فإذا قال الثاني: بل هو حرام، نقول لهذا: هات الدليل، ولا شك أن من تأمل نصوص الكتاب، والسنة، ونظر نظراً صحيحاً تبيَّن له أن الدخان حرام، وليس هذا موضع ذكر أدلة تحريمه. ["الشرح الممتع" (15/7-8)].

**2- قاعدة: "العبادات الأصل فيها الحظر حتى يقوم دليل التشريع".**

**تطبيق:** ولهذا من تعبد لله بعبادة وقال: هذا مسنون، هذا مشروع، نقول له: هات الدليل وإلا فهي مردودة، لقوله صلى الله عليه وسلم: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد". أخرجه مسلم (1718). ["الشرح الممتع" (15/378)].

**3- القاعدة في العام والخاص: "أن ذكر بعض أفراد العام بحكم يطابق العام لا يقتضي التخصيص".**

**تطبيق:** كما لو قلت: أكرم الطلبة، ثم قلت: أكرم زيداً، وزيد منهم، فهل معنى ذلك أن الكلام الثاني يخصص الأول؟ لا، لكن لو قلت: أكرم الطلبة، ثم قلت: لا تكرم زيداً، وهو منهم، فهنا صار في العموم تخصيص، وهو أننا أخرجنا زيداً من العموم، بخلاف ما لو ذكرناه بحكم يطابق العام فإن ذلك لا يقتضي التخصيص. ["الشرح الممتع" (14/129-130)].

**4- القاعدة الفقهية: "أن من لا يشترط رضاه لا يشترط علمه".**

**تطبيق:** ولهذا يجوز للرجل أن يطلق زوجته وإن لم تعلم؛ لأنه لا يشترط رضاها، وإذا لم يشترط رضاها، فلا فائدة من اشتراط العلم. ["الشرح الممتع" (8/283)].

**5- قاعدتان فقهيَّتان، وهما: "الأصل بقاء ما كان على ما كان"، والثانية: "أن اليقين لا يزول إلا بيقين".**

**تطبيق:** الشك في الطلاق لا عبرة به؛ لأن الأصل بقاء النكاح، فما دام النكاح موجوداً فالأصل بقاؤه، ودليل ذلك حـديث عبـد الله بن زيد رضي الله عنه في الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: "لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً" [أخرجه البخاري (137)، (177)، (2056) ومسلم (361)]، فالأصل بقاء طهارته إلا بدليل؛ لأنه كان في الأول متيقناً للطهارة ثم شك في الحدث، والشك لا يزيل اليقين، وهذا الدليل هو الأصل في هذا الباب.

أما التعليل: فإن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وعدم التغير، وأن الأمور باقية على ما هي عليه. ["الشرح الممتع" (13/170)].

قال جامعه -عفا الله عنه-: وسيأتي في هذا الباب قاعدة: **"أن الشك بعد فراغ العبادة لا يؤثر ما لم يتيقن"**.

**6- القاعدة: "لا يتم الشيء إلا بوجود شروطه، وانتفاء موانعه".**

وقال الشيخ في "منظومته" (ص/145):

والشيءُ لا يَتِمُّ إلا أنْ تَتِمْ شروطُه ومانعٌ منه عُدِمْ

**تطبيق:** الأشياء لا تتم إلا باجتماع الشروط وانتفاء الموانع؛ لأنه إذا تمت الشروط ولم تنتف الموانع لم تصح العبادة ولا المعاملة، وكذلك لو عدمت الموانع ولم تتم الشروط لا تصح، أرأيت الرجل يكون أباً للإنسان أو ابناً له فإنه يرث؛ ولكن إذا وجد فيه مانع من موانع الإرث لم يرث؛ لأنه لا يتم الشيء إلا بوجود شروطه، وانتفاء موانعه. ["الشرح الممتع" (8/185)].

وقام الشيخ -رحمه الله- بشرح البيت المذكور في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/145-147) بقوله: "كلمة (الشيء) تعني: كل شيء في العبادات وفي المعاملات، في الأحكام الشرعية وفي الأحكام الجزائية، لا تتم الأمور حتى توجد أسبابها وشروطها، وتنتفي موانعها.

وهذه القاعدة قاعدة مهمة مفيدة، تنحل بها إشكالات كثيرة، كما سيتبيّن إن شاء الله في التمثيل.

وهذه القاعدة معلومة من التتبع، بل من النصوص أيضاً. قال الله تبارك وتعالى: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} [الكهف: 110] . قوله: {فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا}، هذا وجود الشرط، {وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا} وهذا انتفاء المانع.

وهذه قاعدة نافعة جداً تحل بها إشكالات كثيرة من أهمها أن نصوص الوعيد بالخلود في النار لغير الكفار تحمل على هذه القاعدة فيقال: هذا العمل سبب لهذه العقوبة لكن يمنع منها مانع وهو الإيمان فلا تتم لكن يكون المراد شدة التنفير منه.

- مثال هذه القاعدة في العبادات: لو فعل عبادة مع فقد أحد شروطها؛ كرجل صلّى بغير وضوء ناسياً، ثم تبيّن له بعد ذلك أنه صلَّى بغير وضوء، فصلاته لا تصح، لفوات شرط، وهو الوضوء، لقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: **"لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"**[أخرجه البخاري (6954)، ومسلم (225) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه].

- رجل صلى ولكن لغير القبلة، فصلاته غير صحيحة لتخلف شرط وهو استقبال القبلة.

- ومثال وجود المانع مع تمام الشروط في العبادات أن يصلّي الإنسان في وقت النهي صلاةً لا تباح فيه، كالنفل المطلق، كرجل جالس في المسجد بعد صلاة العصر، ثم طرأ عليه أن يتطوع بالصلاة، فقام يصلّي، فهذه الصلاة لا تصح، لوجود مانع من قبولها، وهي أنها في وقت النهي.

- كذلك نقول في الزكاة: لو أن رجلاً أعطى زكاته من يعلم أنه غني، فإنها لا تجزئه، لوجود المانع، وهو الغنى والغنيُّ، ليس أهلاً للزكاة.

- مثال ذلك في المعاملات: رجل باع بيعاً بثمن مجهول، فالبيع غير صحيح، لانتفاء شرط من شروطه، وهو أن يكون الثمن معلوماً، وقد دل على هذا الشرط قول أبي هريرة رضي الله عنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر.[ أخرجه مسلم (1513)].

- رجل باع بيعاً ثم تبيّن بعد البيع أن السلعة ليست سلعته، فبيعه لا يصح، وذلك لفقد شرط وهو الملك؛ لأن البائع لم يملك السلعة.

- ومثال البيع الذي تمت شروطه مع وجود المانع، لو باع إنسان شيئاً بعد نداء الجمعة الثاني وهو ممن تجب عليه الجمعة، وباعه بيعاً تام الشروط، فإنه لا يصح، وذلك لوجود المانع من صحته، وهو وقوعه بعد نداء الجمعة الثاني، ممن تجب عليه الجمعة لقول الله تبارك وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [الجمعة: 9] .

- ولك أن تمثل أيضاً بالولد يرث أباه، فإنه إذا مات إنسان عن ولد، ذكر أو أنثى كان هذا الولد وارثاً له، لقوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ} [النساء: 11] لكن لو كان الولد مخالفاً لأبيه في الدين، فإنه لا يرثه، لوجود المانع، وهو المخالفة في الدين، وقد ثبت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: **"لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر"**[أخرجه البخاري (6764)، ومسلم (1614) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما].

ـ في النكاح: امرأة تزوجت بدون ولي فالنكاح غير صحيح، لأن من شرط صحة النكاح أن يكون بولي، ولو تزوجت بولي، قد تمت فيه الشروط لكنها في العدة، فإن النكاح لا يصح لوجود المانع.

ـ في الأحكام الجزائية: هناك نصوص في الوعيد عامةٌ، تدل على وعيد لا يحصل إلا للكافر: مثل قول الله تبارك وتعالى في قتل العمد: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} [النساء: 93] فالقتل عمداً سبب لثبوت الخلود في النار، لكن هذا السبب له مانع من نفوذه في المؤمن وهو الإيمان، فإن الإيمان -وإن قل- يمنع من الخلود في النار.

**قال جامعه -عفا الله عنه-:** قال العلامة السعدي -رحمه الله- في "تيسير اللطيف المنان" (ص/ 335): "**فائدة:** ورد في القرآن عدة آيات فيها ذكر الخلود في النار على ذنوب وكبائر ليست بكفر مثل قوله: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} [النساء: 93]، {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} [النساء: 14]، {بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: 81].

فما الجمع بينها وبين النصوص المتواترة من الكتاب والسنة أنه لا يخلد في النار إلا الكفار، وأن جميع المؤمنين مهما عملوا من المعاصي التي دون الكفر فإنهم لا بد أن يخرجوا منها، فهذه الآيات قد اتفق السلف على تأويلها وردها إلى هذا الأصل المجمع عليه بين سلف الأمة، وأحسن ما يقال فيها إن ذكر الخلود على بعض الذنوب التي دون الشرك والكفر أنها من باب ذكر السبب، وأنها سبب للخلود في النار لشناعتها، وأنها بذاتها توجب الخلود إذا لم يمنع من الخلود مانع، ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن الإيمان مانع من الخلود، فتنزل هذه النصوص على الأصل المشهور، وهو أنه لا تتم الأحكام إلا بوجود شروطها وأسبابها وانتفاء موانعها، وهذا واضح ولله الحمد، مع أن بعض الآيات المذكورة فيها ما يدل على أن الخطيئة المراد بها الكفر؛ لأن قوله: {وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ} [البقرة: 81] دليل على ذلك؛ لأن المعاصي التي دون الكفر لا تحيط بصاحبها، بل لا بد أن يكون معه إيمان يمنع من إحاطتها، وكذلك قوله: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا} [النساء: 14].

فالمعصية تطلق على الكفر وعلى الكبائر وعلى الصغائر، ومن المعلوم أنه إذا دخل فيها الكفر زال الإشكال". انتهى كلامه.

- وكذلك قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: **"لا يدخل الجنة نمّام"**[أخرجه مسلم (105) من حديث حذيفة رضي الله عنه]، فنفي دخول الجنة هنا عام، وإذا لم يدخل الجنة فليس له مآل إلا النار، ولكن نقول: هذا الحكم، أو هذا السبب لدخول النار وانتفاء دخول الجنة له مانع في المؤمن وهو الإيمان.

**7- القاعدة: "مراعاة الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من مراعاة الفضيلة المتعلقة بزمانها، أو مكانها".**

**تطبيق: وهذه القاعدة لها أمثلة:**

**منها:** لو أن رجلاً حين دخل عليه وقت الصلاة وهو حاقن، أو بحضرة طعام فهل الأولى أن يقضي حاجته ويأكل طعامه، ولو أدى ذلك إلى تأخير الصلاة عن أول وقتها؟ أو العكس؟

**فالجواب:** الأول، فهنا راعينا نفس العبادة دون أول الوقت؛ لأنه إذا صلى فارغ القلب مقبلاً على صلاته كانت الصلاة أكمل.

**ومنها:** لو أن شخصاً أراد أن يصلي في الصف الأول، وحوله ضوضاء وتشويش أو حوله رجل له رائحة كريهة تشغله، فهل الأولى أن يتجنب الضوضاء، والرائحة الكريهة، ولو أدى ذلك إلى ترك الصف الأول، أو أن يصف في الصف الأول مع وجود التشويش أو الرائحة الكريهة؟

**فالجواب:** لا شك أن الأولى تجنب التشويش، وترك الصف الأول؛ لأن هذا يتعلق بذات العبادة. ["الشرح الممتع" (7/245)].

**8- القاعدة: "أنّه لا واجب مع عجز".**

**تطبيق:** فالواجبات تسقط بالعجز عنها، وهذا الرجل الذي جامع لا يستطيع عتق الرقبة ولا الصيام ولا الإطعام، نقول إذاً لا شيء عليك وبرئت ذمّتك. وفدية الأذى إذا لم يجد ولم يستطع الصوم تسقط، وهكذا جميع الكفارات.["الشرح الممتع" (6/417-418)].

**9- القاعدة : "أن كل عبادة مقرونة بسبب إذا زال السبب زالت مشروعيتها".**

**تطبيق:** فالكسوف مثلاً إذا تجلت الشمس، أو تجلى القمر، فإنها لا تعاد؛ لأنها مطلوبة لسبب وقد زال. ويعبر الفقهاء -رحمهم الله- عن هذه القاعدة بقولهم: **"سنة فات محلها"**. ["الشرح الممتع" (5/190)].

**10- القاعدة: قَطْعُ نيَّةِ العبادة بعد فعلها لا يؤثِّر، وكذلك الشكُّ بعد الفراغ من العبادة، سواء شككتَ في النيَّة، أو في أجزاء العبادة، فلا يؤثِّر إِلا مع اليقين.**

**تطبيق:** فلو أن رجلاً بعد أن صلى الظهر قال: لا أدري هل نويتها ظهراً أو عصراً شكاً منه؟ فلا عبرة بهذا الشك ما دام أنه داخل على أنها الظهر فهي الظهر، ولا يؤثر الشك بعد ذلك، ومما أنشد في هذا:

والشَّكُّ بعد الفعل لا يؤثِّرُ ........ ["الشرح الممتع" (1/206-207)].

والبيت الذي ذكره الشيخ هو له من: "منظومة في أصول الفقه وقواعده" (ص/153).

وقال أيضاً في "مجموع فتاوى ورسائل" (22/435): "قال العلماء قاعدة ينبغي أن نفهمها، وهي: **(أن الشك بعد فراغ العبادة لا يؤثر ما لم يتيقن)**، فمثلاً لو سلمت من الصلاة ثم بعد السلام شككت هل صليت ثلاثاً، أو أربعاً، فلا تلتفت إلى هذا الشك، إلا إذا تيقنت بأنك صليت ثلاثاً فحينئذ تأتي بما يلزمك في هذه المسألة".

وقال أيضاً في "مجموع فتاوى ورسائل" (22/294): "وهذه قاعدة تنفعك في الصلاة وفي الطواف: إذا شككت بعد الفراغ من العبادة فلا تلتفت إلى الشك أبداً حتى تتيقن".

وذكر الشيخ -رحمه الله- أمثلة أخرى في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/154-155) فقال: "ومن أمثلة هذا:

- إنسان توضأ ولما انتهى وضوؤه، شك هل تمضمض أو لا. فنقول: لا شيء عليه، وعليه أن يستمر، ولا أثر لهذ الشك، لأنه بعد الفراغ من الفعل.

- إنسان صلَّى الصلاة، وبعد سلامه منها شك هل سجد مرتين أو مرة واحدة، فصلاته صحيحة، ولا يلتفت لهذا الشك، لأنه لو التفت لكانت الشكوك تتوارد عليه ويقول: ربما لم أسجد إلا سجدة واحدة في كل ركعة، وحينئذ يعيد الصلاة من أولها.

- رجل بعد أن فرغ من صومه شك هل نوى أنه عن القضاء أو أنه نفل؟ فنقول: لا يلتفت لهذا الشك.

- رجل بعد فراغه من الطواف وانصرافه من مكان الطواف شك هل طاف سبعاً أو ستاً فنقول: لا يلتفت، ويُحْكَمُ له أنه طاف سبعة.

وهذه القاعدة مأخوذة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم حين شُكي إليه الرجل يخيّل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، قال: "لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً"؛ لأن الأصل بقاء طهارته، والأصل أن طهارته صحيحة، فالشك هنا ليس وارداً على الصلاة بل وارد على الوضوء، والوضوء عبادة قد تمت ثم طرأ عليها الشك هل أحدث أو لا، فلا يلتفت إليه. ولو اعتبرنا مثل هذه الشكوك ما بقيت عبادة إلا ونحن نشك فيها".

**11- القاعدة: الأصل في فعل الرسول صلى الله عليه وسلم التشريع وعدم النسيان.**

["الشرح الممتع" (3/213)].

**تطبيق: وهنا سؤال: هل يجوز أن يقرأَ الإِنسانُ بالسُّورةِ في الرَّكعتينِ بمعنى أنْ يكرِّرها** **مرَّتين؟**

**الجواب:** نعم، ولا بأس بذلك، والدليل فعل النبي عليه الصلاة والسلام أنه قرأ: {إِذَا زُلْزِلَتِ} في الركعتين جميعاً كررها. [أخرجه أبو داود (816) عن معاذ بن عبد الله الجهني، أن رجلاً، من جهينة أخبره، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم : "يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلتيهما". قال الألباني في "أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم" (2/435): "قال النووي في "المجموع" (3/384) : "إسناده صحيح". وهو كما قال"].

لكن؛ قد يقول قائل: لعل النبي صلى الله عليه وسلم نسي؛ لأن من عادته أنه لا يكرر السورة.

**والجواب عن هذا:** أن يقال: احتمال النسيان وارد، ولكن احتمال التشريع -أي: أن النبي صلّى الله عليه وسلم كررها تشريعاً للأمة ليبين أن ذلك جائز- يرجح على احتمال النسيان؛ لأن الأصل في فعل الرسول عليه الصلاة والسلام التشريع، وأنه لو كان ناسياً لنبه عليه، وهذا الأخير -أي: أن ذلك من باب التشريع- أحوط وأقرب إلى الصواب. ["الشرح الممتع" (3/77)].

وفي "نيل الأوطار" (2/267): "الأصل في أفعاله -صلى الله عليه وسلم- التشريع والنسيان على خلاف الأصل".

**12- قاعدة: الأصل في الواجب المبادرة بفعله ولا يجوز تأخير الواجب إلا إذا اقتضى الدليل تأخيره.** ["الشرح الممتع" (5/262)].

وبعبارة أخرى: **"الأصل في الأوامر الفورية".** ["الشرح الممتع" (6/186)].

وقال في "منظومته":

والأمرُ للفورِ فبادِرِ الزمَنْ إلا إذا دَلَّ دليلٌ فاسْمَعَنْ[24]

**والدليل على أن الأصل في الأوامر الفورية ما يلي:**

أ- قول الله تعالى: {وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ} [آل عمران: 133] وقوله تعالى: {فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ} [البقرة: 148].

ب- أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر الصحابة في حجة الوداع أن يحل من إحرامه من لم يسق الهدي منهم، وتأخروا بعض الشيء رجاء أن ينسخ الأمر غضب النبي صلى الله عليه وسلم غضباً شديداً.

ج- أن الصحابة رضي الله عنهم لما تأخروا في حلق رؤوسهم في غزوة الحديبية؛ ليتحللوا بذلك، غضب لتأخرهم النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يكن الأصل في الأوامر الفورية لم يغضب النبي صلّى الله عليه وسلّم.

د- أن الإنسان لا يدري ما يعرض له، فهو إذا أخر الواجب يكون مخاطراً، فقد يموت ويبقى الواجب في ذمته، وإبراء الذمة واجب، فهذا دليل نظري أيضاً على أن الواجب يفعل على الفور.

هـ- أن تأخير الواجبات يلزم منه تراكمها، وحينئذ يغريه الشيطان بالبخل إذا كان الواجب من المال، أو بالتكاسل إذا كان الواجب من الأعمال البدنية. ["الشرح الممتع" (6/186-187)].

إذاً القاعدة: أن الأمر المطلق للفورية ما لم يدل الدليل على أنه للتراخي، وهذا هو القول الراجح[25].

**13- قاعدة: كُلُّ حلال طاهر.** ["الشرح الممتع" (1/94)].

**تطبيق:** السمك وغيره من حيوان البحر بدون استثناء، فإن ميتته طاهرة حلال لقوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ} [المائدة: 96]. ["الشرح الممتع" (1/94)].

ويلزم من الحِلّ الطَّهارة، ولا عكس. ["الشرح الممتع" (1/94)].

**14- قاعدة: كُلُّ نجس حرام.** ["الشرح الممتع" (1/94)].

**15- قاعدة: ليس كُلُّ حرام نجساً.** ["الشرح الممتع" (1/94)].

**تطبيق:** فالسُّمُ حرام، وليس بنجس. ["الشرح الممتع" (1/86)].

**16-** **القاعدة العظيمة العامة التي وضعها الله لعباده وهي قوله تعالى:** {لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا} [البقرة: 286]. ["الشرح الممتع" (2/233)].

**تطبيق:** وهذا الرَّجُل الفاعل لهذا المحرَّم كان جاهلاً أو ناسياً، وقد رفع الله المؤاخذة به، ولم يبقَ شيء يُطالب به. ["الشرح الممتع" (2/233)].

**17- قاعدة: "ما كان وضعه بغير حق فرفعه حق"**["الشرح الممتع" (5/102)].

**تطبيق:** الصحيح في هذه المسألة أن حجز المكان والخروج من المسجد لا يجوز، وأن للإنسان أن يرفع المصلى المفروش؛ لأن القاعدة: **"ما كان وضعه بغير حق فرفعه حق"**، لكن لو خيفت المفسدة برفعه من عداوة أو بغضاء، أو ما أشبه ذلك، فلا يرفع ؛ لأن: "درأ المفاسد أولى من جلب المصالح"، وإذا علم الله من نيتك أنه لولا هذا المصلى المفروش لكنت في مكانه، فإن الله قد يثيبك ثواب المتقدمين؛ لأنك إنما تركت هذا المكان المتقدم من أجل العذر.["الشرح الممتع" (5/102)].

**18-** **قاعدة عامة: "أن ما كان من حقوق الآدميين فإنه يحلف فيه، وما كان من حقوق الله فإنه لا يحلف فيه"**.["الشرح الممتع" (15/473)].

**تطبيق:** والمراد بهذا الباب بيان الدعاوى التي يحلف فيها، والتي لا يحلف، فحقوق الآدميين فيها خصم وهو الآدمي، فيحتاج إلى التبرئة إن كان مدعى عليه وهو ينكر، أو التقوية إن كان مدعي ومعه شاهد، فيحتاج إلى التبرئة أو التقوية باليمين، أما إذا كان الحق لغير الآدمي فهذا لا يستحلف فيه ولا نتعرض له؛ لأن هذا الحق بين الإنسان وبين ربه، لكن نأمره، فإذا قال: إنه فعل، أو إنه ترك فلا نستحلفه؛ لأن حق الآدمي يقضى فيه بالنكول، وحق الله لا يقضى فيه بالنكول، فلو قيل للإنسان: احلف أنك أديت زكاتك، فقال: لا أحلف، فلا نقضي عليه، ولا نقول: يجب أن تعطي الزكاة؛ لأن هذا حق الله، والإنسان عبادته بينه وبين ربه، وهذه هي القاعدة العامة: "أن ما كان من حقوق الله فلا استحلاف فيه، وما كان من حقوق الآدميين ففيه استحلاف". ["الشرح الممتع" (15/473-474)].

**19- القاعدة في أصول الفقه: "أن العلماء إذا عبروا باللام فهي للإباحة، كما أنهم إذا عبروا بـ «على» فهي للوجوب؛ فإذا قالوا: عليه أن يفعل .. أي: واجب. له أن يفعل .. أي: جائز"**. ["الشرح الممتع" (3/242)].

**20-** **القاعدة الأصولية: أن ما ورد عن الشارع مطلقاً فإنه لا يجوز إدخال أي قيد من القيود عليه إلا بدليل؛ لأنه ليس لنا أن نقيد ما أطلقه الشرع.**

**تطبيق:** وهذه القاعدة تفيدك كثيراً في مسائل؛ منها المسح على الخفين، فقد أطلق الشارع المسح على الخفين، ولم يشترط في الخف أن يكون من نوع معين، ولا أن يكون سليماً من عيوب ذكروا أنها مانعة من المسح كالخرق وما أشبهه، فالواجب علينا إطلاق ما أطلقه الشرع؛ لأننا لسنا الذين نتحكم بالشرع، ولكن الشرع هو الذي يحكم فينا، أما أن ندخل قيوداً على أمر أطلقه الشرع فهذا لا شك أنه ليس من حقنا. ["الشرح الممتع" (4/ 233-234)].

وذكر الشيخ -رحمه الله- في هذا الباب قاعدة أخرى وهي: **"إذا كان المقام مقام رخصة وتسهيل؛ فلا ينبغي أن نشدد على عباد الله في شيء لم يثبت في شريعة الله، وهذه قاعدة يجب على الإنسان أن يهتم بها".** ["فتح ذي الجلال والإكرام" (1/387)].

**تطبيق:** قال الشيخ -رحمه الله-: "فإن قال قائل: **وهل يجوز المسح على الخف المخرق والرقيق؟**

**الجواب:** نعم، ما دام اسم الخف باقياً، أو اسم الجوارب باقياً؛ فإنه يجوز المسح عليه؛ لأن النصوص جاءت مطلقة، ثم إن المقام مقام رخصة، وتسهيل، وإذا كان المقام مقام رخصة وتسهيل؛ فلا ينبغي أن نشدد على عباد الله في شيء لم يثبت في شريعة الله، وهذه قاعدة يجب على الإنسان أن يهتم بها، أي شرط تشترطه في أي حكم من الأحكام فاعلم أنك بذلك ضيَّقت الشريعة؛ لأن الشروط قيود، وإذا قيد المطلق صار تضيقاً على الناس، فأي شرط تضيفه إلى حكم من الأحكام فاعلم أنك ضيقت شريعة الله وسوف يحاسبك الله على هذا؛ لأن الله أطلق لعباده ويسَّر لعباده ثم تأتي أنت بزيادة قيد أو شرط لم يكن موجوداً في القرآن والسنة والقياس الصحيح".["فتح ذي الجلال والإكرام" (1/387-388)].

**قال جامعه -عفا الله-:** ذكر الشيخ -رحمه الله- هاتان القاعدتان من المرجحات لعدم اعتبار الشروط التي ذكرها الفقهاء في كتبهم لجواز المسح على الخف والجورب.

**21- قاعدة: أن اللفظ إذا احتمل معنيين لا يتنافيان ولا مرجح لأحدهما على الآخر؛ حمل عليهما جميعاً.** ["الشرح الممتع" (3/152)].

وقال في "تفسير الفاتحة والبقرة" (1/373): "والقاعدة أن النص من الكتاب، والسنة إذا كان يحتمل معنيين لا منافاة بينهما، ولا يترجح أحدهما على الآخر فإنه يحمل على المعنيين جميعاً؛ لأنه أعم في المعنى؛ وهذا من سعة كلام الله عز وجل، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وشمول معناهما؛ وهذه قاعدة مهمة ينبغي أن يحتفظ بها الإنسان".

وقال أيضاً في "تفسير جزء عم" (ص/90): "القاعدة في علم التفسير وعلم شرح الحديث: **"أنه إذا كان النص يحتمل معنيين لا ينافي أحدهما الآخر فإنه يُحمل عليهما"**".

**تطبيق:** قوله تعالى: {بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ} [الانفطار: 9]: "تكذبون بالدين أي بالجزاء، وتقولون: إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين، فتكذبون بالدين أي بالجزاء، وربما نقول: وتكذبون أيضاً بالدين نفسه، فلا تقرّون بالدين الذي جاءت به الرسل والآية شاملة لهذا وهذا. ["تفسير جزء عم" (ص/90)].

**تطبيق آخر:** قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} [البروج: 10]: قال العلماء: {فَتَنُوا} بمعنى أحرقوا كما قال تعالى: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ \* ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ}[الذاريات: 13-14]. فهؤلاء أحرقوا المؤمنين وأحرقوا المؤمنات في النار. وقيل: فتنوهم أي صدوهم عن دينهم. والصحيح: أن الآية شاملة للمعنيين جميعاً؛ لأنه ينبغي أن نعلم أن القرآن الكريم معانيه أوسع من أفهامنا، وأنه مهما بلغنا من الذكاء والفطنة فلن نحيط به علماً، والقاعدة في علم التفسير أنه إذا كانت الآية تحتمل معنيين لا مرجح لأحدهما عن الآخر ولا يتضادان فإنها تحمل عليهما جميعاً، فنقول: هم فتنوا المؤمنين بصدهم عن سبيل الله، وفتنوهم بالإحراق أيضاً. ["تفسير جزء عم" (ص/129-130)].

**22-** **القاعدة عند الفقهاء: أن المكروه يباح للحاجة.** ["الشرح الممتع" (3/234)].

وقال في "منظومة أصول الفقه وقواعده" ما حاصله (ص/62): "المكروه تبيحه الحاجة؛ لأن درجة المكروه دون درجة المحرّم، المحرّم منهي عنه على سبيل الإلزام بالترك، ويستحق فاعله العقوبة، والمكروه منهي عنه على سبيل الأولوية، ولا يستحق فاعله العقوبة، ولهذا يباح عند الحاجة.

والفرق بين الحاجة والضرورة كالفرق بين الضروريات والكماليات، أي: أن الحاجة أدنى من الضرورة، بمعنى: أن الإنسان يكون محتاجاً للشيء، لكن لو فقده لم يتضرر.

**مثاله:** إنسان محتاج إلى ثوبين لدفع البرد، لكنه لو اقتصر على ثوب واحد لم يتضرر. فالثوب الثاني مع البرد يكون محتاجاً إليه، لكن لو فرضنا أنه لولا الثوب الثاني لهلك لكان هذا ضرورة.

إذًا المكروه يباح للحاجة.

**ومن أمثلة ذلك:**

- الالتفات في الصلاة مكروه، لكن لو احتاج إليه أبيح، كما لو كان حوله صبي، فالتفت خوفاً على الصبي من أن يقع في حفرة، أو أن يتناول حارّاً أو ما أشبه ذلك، فهنا الالتفات جائز، مع أن الأصل كراهة الالتفات في الصلاة، لكن عند الحاجة لا بأس به.

ومن الحاجة ما رخص فيه الرسول صلى الله عليه وسلم للمُصلّي إذا أصابه البصاق أن يتفل عن يساره[26] وفي هذه الحال يلتفت.

-الحركة اليسيرة في الصلاة لغير مصلحتها تباح إذا احتاج إليها، كحمل النبي صلى الله عليه وسلم أمامة بنت زينب رضي الله عنهما في الصلاة ووضعها عند السجود[27].

- وإذا سمع صارخاً يصرخ صراخاً مزعجاً، فالتفت ليستبرئ الخبر، **هل هذا ضرورة أو حاجة؟**

**الجواب:** الواقع أنه ينظر للحال، إذا كان الصراخ شديداً فظاهر الحال أنه ضرورة، وإذا كان دون ذلك فهو حاجة".

وستأتي قاعدة: **"أن ما حرم تحريم الوسائل جاز للحاجة"**.

**23-** **قاعدة: "ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل".** ["الشرح الممتع" (4/267)].

**تطبيق:** يدل لهذه القاعدة تصرف الصحابة رضي الله عنهم حين ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر، قالوا: **"غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة"**[28]، فدل هذا على أن الأصل أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض؛ ولهذا احتاجوا إلى استثناء الفريضة. وهذا الحديث يستفاد منه أن الصلاة عند الإطلاق تشمل الفريضة والنافلة. ["الشرح الممتع" (4/267)].

**تطبيق آخر:** أن من وقف معه صبي فليس فذاً لا في الفريضة ولا في النفل، وصلاته صحيحة. وقد ثبت أن أنس بن مالك رضي الله عنه صف خلف النبي صلى الله عليه وسلم ومعه يتيم[29]. واليتيم لم يبلغ، وكان ذلك في نفل، والقاعدة: **"أن ما ثبت في النفل ثبت في الفرض إلا بدليل"**، وليس هناك دليل يفرق بين الفرض والنفل.

وعلى هذا؛ فيكون القول الراجح في هذه المسألة: أن من وقف معه صبي فليس فذا لا في الفريضة ولا في النفل، وصلاته صحيحة. ["الشرح الممتع" (4/285)].

**24- قاعدة: "إذا اجتمع مبيح وحاظر فالحكم للحاظر، أو إذا اجتمع مبيح وحاظر غلب جانب الحظر"**. ["الشرح الممتع" (4/366)].

**ودليل هذه القاعدة:** قول النبي صلى الله عليه وسلم: **"دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"**[30].

وقوله صلى الله عليه وسلم: **"من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"**[31].

**تطبيق:** لو كانت السفينة مقبلة على البلد والنهر قد شق البلد فكبر للإحرام وهو في السفينة قبل أن يدخل البلد، ثم دخل البلد فيلزمه الإتمام هذا هو المذهب؛ لأنه اجتمع في هذه العبادة سببان: أحدهما يبيح القصر، والثاني يمنع القصر فغلب جانب المنع، فالذي يبيح القصر السفر وهو الذي ابتدأ الصلاة فيه، والذي يمنعه الإقامة وهو الذي أتم الصلاة فيها فيغلب هذا الجانب؛ لأن الفقهاء عندهم قاعدة وهي: إذا اجتمع مبيح وحاظر فالحكم للحاظر، أو إذا اجتمع مبيح وحاظر غلب جانب الحظر. ["الشرح الممتع" (4/366)].

**25- قاعدة: "ينبغي للإنسان في العبادات الواردة على وجوه متنوعة أن يفعل هذا تارة وهذا تارة".** ["الشرح الممتع" (3/223)].

وذكر هذه القاعدة في موضع آخر فقال: "**والقاعدة التي قعدها أهل العلم وهي: "أن العبادات الواردة على وجوه متنوعة؛ ينبغي أن يفعلها على جميع الوجوه الواردة"**؛ لأن هذا أبلغ في الاتباع مما إذا اقتصر على شيء واحد". ["الشرح الممتع" (3/216)].

وقال في "منظومته":

وافعلْ عبادةً إذا تَنَوَّعَتْ وجوهُهَا بكلِّ ما قد وَرَدَتْ = لِتَفْعَلَ السُنَّةَ في الوجْهَيْنِ وتحفظَ الشرعَ بذي النوعَيْنِ[32]

**تطبيق:** العلماء -رحمهم الله- اختلفوا في العبادات الواردة على وجوه متنوعة، هل الأفضل الاقتصار على واحدة منها، أو الأفضل فعل جميعها في أوقات شتى، أو الأفضل أن يجمع بين ما يمكن جمعها؟ والصحيح: القول الثاني الوسط، وهو أن العبادات الواردة على وجوه متنوعة تفعل مرة على وجه، ومرة على الوجه الآخر، فهنا الرفع -أي رفع اليدين في تكبيرة الإحرام- ورد إلى حذو منكبيه، وورد إلى فروع أذنيه؛ وكل سنة، والأفضل أن تفعل هذا مرة، وهذا مرة؛ ليتحقق فعل السنة على الوجهين، ولبقاء السنة حية؛ لأنك لو أخذت بوجه، وتركت الآخر مات الوجه الآخر، فلا يمكن أن تبقى السنة حية إلا إذا كنا نعمل بهذا مرة، وبهذا مرة، ولأن الإنسان إذا عمل بهذا مرة، وبهذا مرة صار قلبه حاضرا عند أداء السنة، بخلاف ما إذا اعتاد الشيء دائما فإنه يكون فاعلا له كفعل الآلة عادة، وهذا شيء مشاهد، ولهذا من لزم الاستفتاح بقوله: "سبحانك اللهم وبحمدك" دائما تجده من أول ما يكبر يشرع : بـ"سبحانك اللهم وبحمدك"، من غير شعور؛ لأنه اعتاد ذلك، لكن لو كان يقول هذا مرة، والثاني مرة صار منتبها، ففي فعل العبادات الواردة على وجوه متنوعة فوائد:

1 ـ اتباع السنة.

2 ـ إحياء السنة.

3 ـ حضور القلب.

وربما يكون هناك فائدة رابعة: إذا كانت إحدى الصفات أقصر من الأخرى، كما في الذكر بعد الصلاة؛ فإن الإنسان أحياناً يحب أن يسرع في الانصراف؛ فيقتصر على "سبحان الله" عشر مرات، و"الحمد لله" عشر مرات، و"الله أكبر" عشر مرات، فيكون هنا فاعلاً للسنة قاضياً لحاجته، ولا حرج على الإنسان أن يفعل ذلك مع قصد الحاجة، كما قال تعالى في الحجاج: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ} [البقرة: 198].

والأحاديث الواردة في ابتداء رفع اليدين وردت أيضاً على وجوه متعددة؛ فبعضها يدل على أنه يرفع ثم يكبر، وبعضها على أنه يكبر ثم يرفع، وبعضها على أنه يرفع حين يكبر يعني يكون ابتداء التكبير مع ابتداء الرفع، وانتهاؤه مع انتهاء الرفع، ثم يضع يديه. ونحن نقول: إن الأمر أيضاً في هذا واسع، يعني سواء رفعت ثم كبرت، أو كبرت ثم رفعت، أو رفعت مع التكبير، فإن فعلت أي صفة من هذه الصفات فأنت مصيب للسنة. ["الشرح الممتع" (3/30-31)].

هذه هي المجموعة الأولى، وسوف يتبعها المجموعة الثانية بإذن الله تعالى. والله ولي التوفيق.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

**الهوامش:**

[1] "الشرح الممتع" (13/136).

[2] "مجموع الفتاوى" (10/368).

[3] "طريق الوصول" (ص/5-6).

[4] "طريق الهجرتين" (ص/254).

[5] انظر: "شرح الأصول من علم الأصول" (ص/1)، "تفسير القرآن الكريم (الفاتحة والبقرة)" (1/5).

[6] "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/27).

[7] "شرح الأصول من علم الأصول" (ص/1).

[8] "تفسير القرآن الكريم (الفاتحة والبقرة)" (1/5).

[9] انظر: "رسالة في القواعد الفقهية" للسعدي (ص/11).

[10] انظر: "منظومة أصول الفقه وقواعده" لابن عثيمين (ص/22).

[11] "تقرير القواعد وتحرير الفوائد" المعروف بـ"القواعد الفقهية" لابن رجب(ص/3).

[12]"منظومة القواعد الفقهية" للسعدي (ص/10).

[13] الفروق (1/3).

[14] "التعليق على "القواعد والأصول الجامعة" (ص/8).

[15] "الأشباه والنظائر" (ص/6).

[16] عبيد الله بن عمر بن أحمد بن محمد بن جعفر أبو القاسم القيسي يعرف بعبيد البغدادي الفقيه الشافعي. كانت وفاته بقرطبة ليلة الجمعة لأربع بقين من ذي الحجة سنة ستين وثلاثمائة وكان مولده ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وتسعين ومائتي. تاريخ دمشق لابن عساكر (38/54-56).

[17] "جامع بيان العلم" (1/785) رقم (1470).

[18] "منهاج السنة" (5/83).

[19] "جامع بيان العلم" (1/785) رقم (1471).

[20] "جامع بيان العلم" (1/786) رقم (1472).

[21] الذخيرة (1/34).

[22] "جامع بيان العلم" (1/786) رقم (1473).

[23] انظر: القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي (ص/327).

[24] "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/162).

[25] "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/166).

[26] أخرجه البخاري (405) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة، فشق ذلك عليه حتى رئي في وجهه، فقام فحكه بيده، فقال: **"إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه، أو إن ربه بينه وبين القبلة، فلا يبزقن أحدكم قبل قبلته، ولكن عن يساره أو تحت قدميه"**. ثم أخذ طرف ردائه، فبصق فيه ثم رد بعضه على بعض، فقال: **"أو يفعل هكذا"**، وأخرج مسلم (550) عن القاسم بن مهران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد، فأقبل على الناس، فقال: "ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنخع أمامه، أيحب أحدكم أن يستقبل فيتنخع في وجهه؟ فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره، تحت قدمه، فإن لم يجد فليقل هكذا". ووصف القاسم فتفل في ثوبه، ثم مسح بعضه على بعض.

[27] أخرجه البخاري (516)، ومسلم (543) عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي العاص بن الربيع، فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها. واللفظ لمسلم.

[28] أخرجه البخاري (1098)، ومسلم (700) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

[29] أخرجه البخاري (380)، ومسلم (658).

[30] أخرجه أحمد (1/200)، والترمذي (2518)، والنسائي (5711)، وابن خزيمة في "صحيحه" (2348)، وابن حبان في "صحيحه" (722) وغيرهم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما. وقال الترمذي: "هذا حديث صحيح". وصححه الألباني في "إرواء الغليل" (12).

[31] أخرجه البخاري (380)، ومسلم، (658) (266).

[32] أخرجه البخاري (52)، ومسلم (1599) من النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

**خمسون قاعدة وشيء من تطبيقاتها**

**من كتاب : "الشرح الممتع"**

**[2]**

**ساعد عمر غازي**

**مقالات**

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فهذا هو الجزء الثاني من عرض القواعد التي ذكرها العلامة ابن عثيمين في كتاب : "الشرح الممتع"

**26- القاعدة في أصول الفقه: "أن الحقائق تحمل على عرف الناطق بها".**["الشرح الممتع" (1/368)].

**تطبيق:** فإذا كان الناطق الشرع حملت على الحقيقة الشرعية، كما في حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة[1]. وأما من حمل هذا على الوضوء اللغوي، وهو النظافة، فلا عبرة به؛ لأن رواية مسلم صريحة في أن المراد به الوضوء الشرعي.

وإذا كان الناطق من أهل اللغة حملت على الحقيقة اللغوية، وإذا كان من أهل العرف حملت على الحقيقة العرفية.

فمثلا: "زيد قائم" زيد في اللغة فاعل؛ لأن الفاعل في اللغة من قام به الفعل، وعند النحويين مبتدأ؛ لأن الفاعل عندهم: الاسم المرفوع المذكور قبله عامله. ["الشرح الممتع" (1/368)].

**28- القاعدة الشرعية "أن البدل له حكم المبدل".**["الشرح الممتع" (1/375)].

تطبيق: فكما أن طهارة الماء ترفع الحدث فكذلك طهارة التيمم. ["الشرح الممتع" (1/375)].

وقال في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/298-299): "وهذه قاعدة مشهورة عند العلماء: أن البدل له حكم المبدل، يحل محله ويأخذ حكمه، فإن كان المبدل واجباً كان البدل واجباً، وإذا كان سنة كان البدل سنة وهكذا، وله أمثلة:

- الطهارة بالتراب: وهو التيمم، جعله الله تعالى بدلاً عن طهارة الماء عند تعذر استعماله لعدمه أو للتضرر باستعماله فيجعل لهذا البدل حكم المبدل في كل شيء على القول الراجح، فيستباح بطهارة التيمم ما يستباح بطهارة الماء ويرتفع الحدث بطهارة التيمم كما يرتفع بطهارة الماء فإذا تيمّم الإنسان لقراءة القرآن فله أن يصلّي بهذا التيمّم الفريضة والنافلة مع أنه لم يتيمّم لصلاة، لكنه تيمّم يقصد بذلك رفع الحدث. وكذلك لو تيمّم لصلاة الظهر، وبقي على طهارته حتى دخل وقت العصر، فإنه يصلّي بالتيمّم الأول، ولا يبطل تيمّمه بخروج الوقت، وكذلك لو تيمّم لجنابة، فإنه لا يلزم إعادة التيمّم عنها، حتى يجنب مرة أخرى.

**مثال ذلك:** رجل استيقظ من نومه ليلاً، فوجد عليه جنابة، فتيمم لها لصلاة الفجر، ثم دخل وقت الظهر فلا يلزم التيمّم عن الجنابة، لكن يلزمه التيمّم عن الحدث الأصغر إن كان قد انتقض وضوؤه في هذه المدة ما بين الفجر والظهر.

**مثال ثان:** رجل تيمّم لصلاة الضحى، وصلى وبقي لم يحدث حتى دخل وقت صلاة الظهر، فإنه يصلي الظهر بتيممه لصلاة الضحى، لأن البدل له حكم المبدل، وهو لو توضأ لصلاة الضحى، وبقي على طهارته حتى دخل وقت صلاة الظهر، صلى الظهر بلا إعادة وضوء، ويدل لهذا في مسألة التيمم قول الله تبارك وتعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ} [المائدة: 6]، فبيّن الله عزّ وجل في هذه الآية أن التيمّم مُطَهِّر، فيفعل مَنْ تيمم لحدثٍ ما يفعله المتوضئ والمغتسل، ولا فرق".

**29- القاعدة المعروفة: "أن ما أتى، ولم يحدد بالشرع فمرجعه إلى العرف".** ["الشرح الممتع" (1/272)].

كما قيل:

وكلُّ ما أَتَى ولم يُحَدَّدِ بالشرعِ كالحرزِ فبالعرفِ احْدُدِ [2]

وقد قام الشيخ بشرح ذلك في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/251-254) ومن جملة ما قاله: "هذه من القواعد المهمة؛ وهي أن ما جاء في الكتاب والسنّة مطلقاً بغير تحديد بزمن أو مكان أو عدد أو صفة، فإنه يرجع في تحديده إلى العرف، لأن المطلق يحمل على ما يتعارفه المخاطبون بينهم.

وليعلم أن الألفاظ إذا أطلقت فلا تخلو من إحدى حالات ثلاث:

1- إما أن يكون النص قد بَيَّن أن المرجع في ذلك إلى العرف، فهنا نرجع للعرف.

2- وإما أن يكون النص قد بَيَّن أن المرجع في ذلك إلى الشرع، فهنا نرجع إلى الشرع.

3- وإما أن لا نعلم هذا ولا هذا، فيرجع إلى العرف.

**بيان ذلك:**

1-ما أحيل فيه على العرف مثل: جميع حقوق الزوجة يرجع فيها إلى العرف بنص الشرع، قال تعالى: {وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة: 228]، {وَعَلَى الْمَولُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة: 233]، {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء: 19] ؛ فهذا واضح أنه أحيل فيه على العرف فيؤخذ به.

2- ما أحيل فيه على الشرع: فيرجع فيه إلى الشرع وَيُلْغَى العرف.

مثال هذا: لو كان من عادة الناس أن الإنسان إذا باع عبده واشترط أن الولاء له وافقوا على ذلك، فهنا لا نرجع إلى العرف بل: هذا مرجعه إلى الشرع. ولهذا أبطل النبي صلى الله عليه وسلم هذا الشرط وقال: **"قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق"**[3].

ومثل ذلك: المواريث، فالزوجة لها نصيب، والأم لها نصيب، والأب له نصيب، وهذا محدد بالشرع.

3- ما لم يقيد بالشرع ولا بالعرف: فهذا يرجع فيه إلى العرف.

ومن أمثلة ما أحيل فيه على العرف: النفقة، يقول الله عزّ وجل: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ} [الطلاق: 7] وأطلق الإنفاق، فيرجع في ذلك للعرف، فما تعارف عليه الناس من نفقة الغني وجب على الزوج الغني، وما تعارفوا عليه من نفقة الفقير وجب عليه.

كذلك المعاشرة: قال الله عزّ وجل: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [النساء: 19] ولم يحدد شيئاً معيناً، بل جعل ذلك إلى العرف.

وهذه قاعدة نافعة تنفع في أبواب كثيرة في الفقه: أن كل شيء أتى في النص، من كتاب الله وسنة رسوله صلّى الله عليه وسلّم ولم يحدد، فإنه يرجع فيه إلى العرف.

وما سبق من الحالات الثلاث إنما هو في باب المعاملات، وأما في باب العبادات فَعَرفنا من قبل أنه لا يمكن أن يعمل الإنسان عبادة إلا بإذن الشارع".

**30- القاعدة: "أنه إذا تخلف الشرط تخلف المشروط".** ["الشرح الممتع" (2/262)].

**تطبيق:** لا تصح الصلاة بدون استقبال القبلة؛ لأن استقبال القبلة شرط، فلا تصح الصلاة بدونه لهذه العلة. ["الشرح الممتع" (2/262)].

**31- القاعدة: "أن ما شك في وجوده فالأصل عدمه"**. ["الشرح الممتع" (3/380)].

**تطبيق:** من شك هل صلى ثلاثا أم أربعا؟ فيجعلها ثلاثا، أو هل صلى ثلاثا أم اثنتين؟ يجعلها اثنتين. أو هل صلى اثنتين أم واحدة؟ يجعلها واحدة.

والدليل: قوله صلى الله عليه وسلم: **"إذا شك أحدكم في صلاته؛ فلم يدر كم صلى؛ ثلاثاً أم أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم"**[4].

**والتعليل:** لأن الناقص هو المتيقن، والزائد مشكوك فيه، والأصل عدمه، **والقاعدة: "أن ما شك في وجوده فالأصل عدمه"**، فعندنا ثلاث أو أربع، الثلاث متيقنة والرابعة مشكوك فيها، هل وجدت أم لم توجد؟ والأصل عدم الوجود. ["الشرح الممتع" (3/380)].

**32- القاعدة: أن ما وجد سببه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعله فإنه ليس بسنة"**.["الشرح الممتع" (4/57)].

**[والتعليل]:** لأنه كيف يتركه الرسول والسبب موجود؟ ["الشرح الممتع" (4/57)].

**وذكر هذه القاعدة في موضع آخر مع تطبيق لها، فقال: "والقاعدة الفقهية الأصولية الشرعية أن كل ما وجد سببه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يفعله، فالسنة تركه"**، وهذا قد وجد سببه، فالركن اليماني كان الرسول صلى الله عليه وسلم يستلمه، ولم يكن يكبر، وعلى هذا فلا يسن التكبير عند استلامه.

**قال جامعه -عفا الله عنه-:** وللإمام ابن القيم -رحمه الله- في "إعلام الموقعين"(2/281-282) تحرير نفيس في بيان أن الترك سنة، فقال: "وأما نقلهم لتركه صلى الله عليه وسلم فهو نوعان، وكلاهما سنة؛ أحدهما: تصريحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يفعله.

والثاني: عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله؛ فحيث لم ينقله واحد منهم ألبتة ولا حدث به في مجمع أبدا علم أنه لم يكن، وهذا كتركه التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة، وتركه الاغتسال للمبيت بمزدلفة ولرمي الجمار ولطواف الزيارة ولصلاة الاستسقاء والكسوف، ومن ها هنا يعلم أن القول باستحباب ذلك خلاف السنة؛ فإن تركه صلى الله عليه وسلم سنة كما أن فعله سنة، فإذا استحببنا فعل ما تركه كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق.

فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟ فهذا سؤال بعيد جداً عن معرفة هديه وسنته، وما كان عليه، ولو صح هذا السؤال وقبل لاستحب لنا مستحب الأذان للتراويح، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا مستحب آخر النداء بعد الأذان للصلاة يرحمكم الله، ورفع بها صوته، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا آخر رفع المؤذنين أصواتهم كلما ذكر اسم الله واسم رسوله جماعة وفرادى، وقال: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟ وانفتح باب البدعة، وقال كل من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟". انتهى محل الغرض منه بتصرف يسير لا يخل بشيء من المعنى.

**33-** **القاعدة الشرعية: أنه إذا وجد دليل مشتبه ودليل محكم لا اشتباه فيه، فالواجب حمل المشتبه على المحكم"**.["الشرح الممتع" (4/122)].

**34-القاعدة: "أن فعل المحظور عمداً في العبادة يوجب بطلانها"**. ["الشرح الممتع" (4/182)].

**تطبيق:** أنه إذا ركع أو سجد قبل إمامه عامداً فصلاته باطلة، سواء رجع فأتى به بعد الإمام أم لا؛ لأنه فعل محظورا في الصلاة، والقاعدة: أن فعل المحظور عمدا في العبادة يوجب بطلانها. وهذا القول هو الصحيح، وهذا هو الذي يقتضيه كلام الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- في "رسالة الصلاة"، وقال: كيف نقول: صلاته صحيحة وهو آثم؟!.

فعليه أن يستأنف الصلاة، ومن رفع من السجود أو من الركوع قبل إمامه فالحكم واحد، فإذا رفع قبل رفع إمامه من الركوع عالما عمدا فصلاته باطلة، وإذا رفع من السجود كذلك فصلاته باطلة على القول الصحيح. ["الشرح الممتع" (4/182)].

**35- القاعدة: "أن الدليل الفعلي لا يقتضي الوجوب".** ["الشرح الممتع" (4/265)].

**36-** **القاعدة: أنه إذا اجتمع خاص وعام فإن الخاص يخصص العام.** ["الشرح الممتع" (4/280)].

وقال في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/336): "العموم يتناول جميع أفراده، لكن إذا خُصَّ بعض الأفراد بحكم، فخصص العام به.

بمعنى أنه إذا ورد نص عام، ثم ورد نص آخر يخصصه، أي يخرج بعض أفراده منه، وجب العمل بالدليلين".

**37- القاعدة: "أنه لا يجوز للإنسان أن يسقط بزكاته أو بكفارته واجبا عليه"**. ["الشرح الممتع" (6/250)].

**تطبيق: مثال الزكاة:** هؤلاء إخوتي فقراء وأنا رجل غني، وتلزمني نفقتهم، وعندي زكاة إذا أعطيتهم إياها كفتهم لمدة سنة أو أقل أو أكثر، فلا يجوز أن أعطيهم إياها؛ لأنهم إذا اغتنوا بها سقط الواجب عني، فأسقطت بها واجبا علي.

**مثال الكفارة:** علي كفارة إطعام عشرة مساكين، فيجوز أن أغديهم، أو أعشيهم على الصحيح، وهؤلاء الفقراء نزلوا أضيافاً علي، والضيف يجب إكرامه بغدائه وعشائه يومه وليلته، فغديت هؤلاء ونويتها كفارة، فلا يجزئ؛ لأنني بهذا الإطعام أسقطت واجباً علي؛ لأنه يجب علي أن أضيفهم بغداء وعشاء، وبكل ما يلزم في الضيافة، فإذا غديتهم وعشيتهم، ونويته كفارة علي، فقد أسقطت واجباً. ["الشرح الممتع" (6/250)].

وذكر هذه القاعدة في موضع آخر، فقال: "**والقاعدة: "أنه لا يجوز إسقاط الواجب بالزكاة"**، وهذه القاعدة نافعة، فطبقها على الأخ والعم، إذا وجبت نفقتهما لا تعطيهما من الزكاة.

أما إذا أعطى من تجب عليه نفقتهم لغير النفقة، ولكن لكونهم غزاة أو غارمين أو من العاملين عليها فيجوز". ["الشرح الممتع" (6/251)].

**38- القاعدة المعروفة عند العلماء: "أن ما حرم تحريم الوسائل جاز للحاجة"**. ["الشرح الممتع" (8/420)].

**تطبيق:** المحرمات نوعان:

محرمات تحريم غاية لذاتها، ومحرمات تحريم وسيلة.

**مثال:** الحرير حرام على الذكور، ويجوز أن يلبسه الإنسان إذا كان فيه حكة من التهاب في جسده؛ ليخفف هذه الحكة، ومع أن هذا ليس ضرورة، لكن جاز؛ لأن أصل تحريم الحرير على الذكور أنه غير لائق بهم، وأنه وسيلة إلى أن يكون الإنسان الذكر الذي فضله الله بالرجولة بمنزلة الأنثى التي تنشأ في الحلية، ولهذا حرم الذهب والحرير على الذكور.

**مثال آخر:** آنية الفضة حرام، فإذا كان عند إنسان إناء من غير الفضة وانكسر، وأراد أن يلم بعضه إلى بعض بسلسلة من فضة جاز، مع أنه سوف يستعمل هذا الإناء، وفيه شيء من الفضة، لكن يقال: يجوز للحاجة مع أنه في الأصل محرم؛ لأنه حرم تحريم الوسائل، إذ إن الذهب والفضة استعمالهما في الأواني يؤدي إلى الفخر والخيلاء والاستكبار والتعاظم، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: **"إنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة**[5]**"**.["الشرح الممتع" (8/420-421)].

**39- القاعدة: "أن كل إنسان أمين فإنه يقبل قوله فيما ائتمن فيه".** ["الشرح الممتع" (9/179)].

**تطبيق:** لو فرض أن المستأجر للدابة ذبحها واحتفظ بلحمها لصاحبها، وادعى صاحبها أنها لم تصل إلى حال يضطر فيها إلى ذبحها، وقال: أنت ذبحتها وهي صحيحة معافاة، فقال: إنه ذبحها بعد أن خاف أن تموت فتفوت، فالقول قول المستأجر؛ لأنه أمين **والقاعدة: "أن كل إنسان أمين فإنه يقبل قوله فيما ائتمن فيه"**، وإلا لحصلت مشاكل كثيرة إذا لم نقل بقبول قوله. ["الشرح الممتع" (9/179)].

**40- القاعدة في المشاركة: "أن يتساوى الشريكان في المغنم والمغرم".** ["الشرح الممتع" (9/458)].

**تطبيق:** والمعلوم بالتعيين لا تصح معه المزارعة، مثل أن يقول: لك الجانب الشرقي من الأرض، ولي الجانب الغربي، فهذا لا يجوز؛ لأنه قد يسلم هذا ويهلك هذا أو بالعكس.

**والقاعدة في المشاركة: "أن يتساوى الشريكان في المغنم والمغرم"**، فلو قال: لك الزرع هذا العام، ولي زرع العام القادم فلا يصح أيضاً لتعيين الزمن لأحدهما دون الآخر، والمثال الذي قبله تعيين المكان لأحدهما دون الآخر.

لو قال: لك ما تزرعه من شعير ولي ما تزرعه من بر، فهذا لا يصح؛ لأنهما لم يشتركا في النوع. ["الشرح الممتع" (9/458-459)].

**41-** **القاعدة الشرعية: "أن كل عقد يكون متردداً بين الغنم والغرم فهو باطل".** ["الشرح الممتع" (10/34)].

**تطبيق:** العبد الآبق، وهو الذي هرب من سيده، ولا يدري عنه سيده شيئاً، فهذا لا تصح إجارته؛ لأنه غير مقدور على تسليمه، وحينئذ إما أن يستطيع المستأجر استلامه وإما أن لا يستطيع، فإن استطاع أن يتسلمه صار غانماً، وإن لم يستطع صار غارماً؛ لأن العبد الآبق لا يمكن أن تكون أجرته كأجرة العبد الحاضر؛ فسوف تنزل أجرته ويعتبر المستأجر نفسه مخاطراً، فإذا قدرنا أن هذا العبد يؤجر في اليوم بخمسين ريالا لو كان حاضرا، فإذا كان آبقاً سيؤجر في اليوم بخمسة ريالات أو عشرة ريالات، وحينئذ إن وجده فهو غانم -أي: المستأجر- وإن لم يجده فهو غارم، **والقاعدة الشرعية: "أن كل عقد يكون مترددا بين الغنم والغرم فهو باطل"**؛ لأنه ميسر، ويدخل أيضاً في ضمن نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر[38]. ["الشرح الممتع" (10/33-34)].

**42- القاعدة: "أنه لا بد من ذكر كل ما يختلف به القصد واستيفاء المنفعة".** ["الشرح الممتع" (10/49)].

**تطبيق:** إذا قال: استأجرت منك هذا البعير إلى بلد ما، فلا يصح للجهالة، أو استأجرت منك هذا البعير إلى بلد معين لكن صاحب البعير لا يدري أين هذا البلد فلا يصح أيضا؛ لأنه لا بد من علم المؤجر والمستأجر.

وهل يشترط أن يعلم الطريق أسهل هو أم وعر، آمن أم خائف؟ نعم؛ لأنه يختلف به القصد، فمثلا إذا استأجر بعيرا إلى بلد والطريق آمن ميسر، فليس كما لو استأجرها إلى بلد طريقه خائف وغير ميسر، فبينهما فرق عظيم، فالمهم أنه لا بد أن يعرف كل ما تختلف به الأجرة.

إذا استأجرها لحمل ليس لركوب فلا بد أن يعين المحمول؛ لأنه يختلف، مثلا: هناك فرق بين أن يكون الحمل من القطن أو من الإسفنج وبين أن يكون من الرصاص فأيهما أشد؟ كل منهما أشد من الآخر فالإسفنج يكون كبيرا فيتعب البعير؛ لأنه سوف يستقبل الهواء، والهواء يعوق البعير ويتعبه، لكنه بالنسبة إلى ظهر البعير أيسر، والرصاص بالنسبة للهواء لا يضره، لكن بالنسبة لثقله على الظهر، ربما يجرحه ويكون فيه الدبر، لذلك لا بد أن يعين نوع المحمول؛ لأن ذلك يختلف.

فصار لا بد أن يعين نوع المحمول والبلد وأن يعرف الطريق، ولو قال: استأجرت منك البعير لركوب رجل عليها إلى المدينة؛ فإنه يحتاج أن يعين الرجل؛ لأن من الركاب من هو خفيف على الدابة، لو تحرك عليها اشتدت به وصارت هملاجة، ومن الناس من لا تهتم به البعير، ثم يوجعها ضرباً وهي لا تمشي، ولهذا فالركاب الذين يعرفون الركوب سواء على الإبل أو على الخيل، يختلفون اختلافاً عظيماً، لا بد من تعيين الراكب؛ لأن الناس يختلفون.

ثم هناك فرق بين أن يكون الراكب كبير الجسم أو صغير الجسم، إذا لا بد من تعيين الراكب، **والقاعدة: "أنه لا بد من ذكر كل ما يختلف به القصد واستيفاء المنفعة"**، ودليل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم: نهى عن بيع الغرر، والإجارة بيع منافع، وعلى هذا فلا بد أن لا يكون في هذه المنفعة شيء من الغرر.["الشرح الممتع" (10/48-49)].

**43- القاعدة الشرعية في المتلفات: "أنه إذا اجتمع متسبب ومباشر فالضمان على المباشر".** ["الشرح الممتع" (10/173)].

**تطبيق: مثال ذلك:** رجل غصب شاة وذبحها وأطعمها شخصاً آخر، يعلم أنها مغصوبة فالضمان على الآكل؛ لأنه مباشر للإتلاف والغاصب متسبب، **والقاعدة الشرعية في المتلفات: "أنه إذا اجتمع متسبب ومباشر فالضمان على المباشر"**؛ فإن كان لا يعلم فالضمان على الغاصب الذي أطعمه.

بقي علينا أن نقول: صاحب الشاة في هذه الحال، هل له أن يرجع على الغاصب مع أن الآكل قد علم أنها مغصوبة؟

الجواب: نعم، له ذلك فهو مخير بين أن يرجع على الغاصب أو على الآكل، لكن قرار الضمان يكون على الآكل إن كان عالماً بالغصب، وإن لم يكن عالماً بالغصب فالقرار على الغاصب، وحينئذ نقول: يخير المالك بين الرجوع على الغاصب؛ لأنه هو الذي غصب ملكه أي: باشر الغصب، والرجوع على الآكل؛ لأن التلف كان تحت يده. ["الشرح الممتع" (10/173-174)].

**قال جامعه -عفا الله عنه-:** ويحسن بنا أن نذكر تطبيقاً قضائياً لسماحة الإمام محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله- فقد جاء في "فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (11/314) رقم (3492): "من محمد بن إبراهيم إلى حضرة صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء. سلمه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

فقد جرى الاطلاع على المعاملة المعادة إلينا رفق خطاب سموكم برقم (21987) وتاريخ 27/10/1379 هـ، المختصة بتظلم عمر جبارة من الحكم الصادر من محكمة جدة على موكله السائق محمد مغربي بدية عبد المحسن بن محسن، كما جرى الاطلاع على صك الحكم وصورة الضبط وما ألحق به أخيراً من رئيس المحكمة المذكورة على أثر ملاحظاتنا السابقة بخطابنا المرفق رقم (103) وتاريخ 29/1/1379 هـ.

وبتأمل الجميع وجدناه لم يثبت شيئاً جديداً يؤيد الحكم سوى شهادة رجلين مطعون في شهادتهما، ولهذا رجعنا على القضية، وظهر أن كلاً من السائقين فرج الحضرمي ومحمد صالح المغربي متعد بعلمه هذا ومدان على اعتدائه حيث أثبت حاكم القضية في صك الحكم أنهما كانا يتسابقان على الطريق ويتعاندان، ويسقط كل واحد منهما على الآخر بخط السيارات، وهذا الفعل تعد من كل منهما بلا شك، وحيث اشتركا في التعدي فالذي يظهر أن محمد صالح مغربي يعتبر متسبباً وفرج يعتبر مباشراً، **والقاعدة : "أنه إذا اجتمع المباشر والمتسبب فالضمان على المباشر"**، لأن فرجاً انقاد مع محمد صالح بالمسابقة ومكنه من ركوب الخطر مع ثم تصرف في السيارة تصرفاً أدى إلى انقلابها وسبب وفاة محسن المذكور، فيكون هو الضامن لحصول الانقلاب منه، وهذا بخلاف ما لو كان محمد صالح اعتدى على فرج وسقط أمامه بسيارته ابتداء وبدون مسابقة بينهما، فتعاد المعاملة إلى حاكمها لإجراء اللازم على ضوء ما ذكر، والله يحفظكم.

(ص/ف 1495 في 25/11/1379 هـ)".

**44- القاعدة الشرعية: "أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً".**["الشرح الممتع" (15/70)].

**تطبيق:** قال تعالى: {قُلْ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ} [الأنعام: 145]، فقوله: {فَإِنَّهُ رِجْسٌ} معلِّلاً للحكم دليلٌ على أنه متى وُجِدَت الرِّجْسيةُ ثبت الحكم، ومتى انتفت انتفى الحكم، فإِذا كان هذا في المأكول فكذلك في الماء.

فمثلاً: لو سقط في الماء دم مسفوح فإِذا أثَّر فيه الدَّمُ المسفوح صار رجساً نجساً، وإِذا لم يؤثِّر لم يكن كذلك.

ومن حيث النَّظَرُ: فإنَّ الشَّرع حكيم يُعلِّل الأحكام بعللٍ منها ما هو معلوم لنا؛ ومنها ما هو مجهول. وعِلَّةُ النَّجاسة الخَبَثُ. فمتى وُجِد الخَبَثُ في شيء فهو نَجِس، ومتى لم يوجد فهو ليس بنجس، فالحكم يدور مع عِلَّته وجوداً وعدماً. ["الشرح الممتع" (1/41)].

**تطبيق آخر:** كل حال تعتري القاضي تكون حائلاً بينه وبين تصور القضية، أو انطباق الأحكام الشرعية عليها، فإنه يحرم عليه القضاء فيها حتى يزول هذا السبب؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً. ["الشرح الممتع" (15/303)].

**45- القاعدة العامة: "أن التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة". ["**الشرح الممتع" (14/246)].

**46- القاعدة المعروفة: "أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".** ["الشرح الممتع" (13/533)].

**47- القاعدة الفقهية عند أهل الفقه: "من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه".** ["الشرح الممتع" (13/386)].

وقال في "منظومته":

وكلُّ مَنْ تَعَجَّلَ الشيءَ عَلَى وجهِ مُحَرَّمِ فمنعُه جَلا[7]

**تطبيق:** القول الراجح في مسألة القتل أنه إذا تعمد الوارث قتل مورثه عمداً لا شك فيه فإنه لا يرث. وما أحسن ما قعَّده ابن رجب -رحمه الله- قال: **"من تعجل شيئاً قبل أوانه على وجه محرم عوقب بحرمانه"**[8]. ["الشرح الممتع" (11/321)].

وقد قام الشيخ -رحمه الله- في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/319-321) بشرح ذلك، ومن جملة ما قاله: "وهذا البيت أيضاً من القواعد: أن كل من تعجل شيئاً قبل أوانه، على وجه محرّم، فإنه يعاقب بحرمانه، وذلك لأن نعم الله عزّ وجل لا تنال بمعصيته.

وهذا من حكمة الشريعة، لأنه لو أبيح لإنسان أن يتعجل حقه على وجه محرّم، لانتهكت الحرمات؛ لأن النفوس مجبولة على الطمع والجشع، فإذا منع الإنسان من حق تعجله على وجه محرّم، فإن ذلك يردعه عن فعل المحرّم، وللقاعدة أمثلة:

**منها:** القاتل لمورثه لا يرثه: فلو أن رجلاً له ابن عم غني، وكان محتاجاً وهو وارث الغني، فقتله من أجل أن يرث ماله، فهذا قد تعجل شيئاً قبل أوانه على وجه محرّم، فيمنع منه لأن أوان إرثه بعد وفاة مُوَرِّثَه، بخلاف ما لو قتل مُوَرِّثَه قصاصاً، فإنه يرثه لأن هذا على وجه مباح.

إنسان أوصى لشخص، قال: إذا مت أعطوا فلاناً خمسة آلاف ريال، ثم إن الموصى له استبطأ موت الموصِي، وهو محتاج لهذه الدراهم، فذهب وقتله فهل يستحق شيئاً من الوصية؟ نقول: لا، لأنه تعجل شيئاً قبل أوانه على وجه محرّمٍ، فيعاقب بحرمانه.

**مسألة:** من حصل عليه حادث ومات مَنْ معه وكان سبب الحادث تفريط من السائق فهل يرث السائق من مات معه لو كان قريباً له؟

**والجواب أن نقول:** لا، إذا ثبت أنه بتفريط من السائق.

أما من تعجل الشيء على وجه مباح، فإنه لا يعاقب بالحرمان.

لو أن إنساناً فقيراً طلب من غني أن يعجل زكاته ويدفعها إليه، ففعل الغني، فإننا لا نحرم الفقير لأنه تعجلها قبل أوانها، إذ إن تعجلها هنا على وجه مباح؛ لأنه يجوز تعجيل الزكاة لحولين.

وكذلك من تعجل استيفاء دَيْنِه من المدين، على أن يضع له منه جاز ذلك.

وكذلك تعجيل المرأة نفقتها من زوجها مثل ذلك".

**47- القاعدة عند أهل العلم: "أن المنطوق مقدم على المفهوم".**["الشرح الممتع" (12/113)].

**48- القاعدة في الأمين: "أنه لا يضمن ما تلف تحت يده إلا بتعدٍّ أو تفريط".** ["الشرح الممتع" (10/287)].

**تطبيق:** فكل من قبض مال غيره بإذن منه أو من الشارع فإن يده يد أمانة، **والقاعدة في الأمين: "أنه لا يضمن ما تلف تحت يده إلا بتعدٍّ أو تفريط"**، بدليل قول الله تعالى: {مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ} [التوبة: 91] والمودَع محسن، فإذا كان محسناً فلا ضمان عليه، لكن إن تعدى أو فرط ضمن. ["الشرح الممتع" (10/287)].

وللشيخ -رحمه الله- كلام آخر في "منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/277-278) جاء فيه: "ولكن هل يضمن المستعير إذا تلفت العارية وهي بيده، أم لا؟

هذه المسألة اختلف العلماء رحمهم الله فيها. على أربعة أقوال: فمنهم من قال: لا تُضمن إلا بتعدٍّ أو تفريط، ومنهم من قال: تضمن مطلقاً سواء تعدى أو فرط، أم لم يتعد ولم يفرط، ومنهم من قال: تضمن إن شرط المعير ضمانها وإلا فلا، ومنهم من قال: تضمن إلا أن يشترط المستعير عدم الضمان.

والقول الراجح أنها لا تُضمن إلا بتعد أو تفريط؛ لأنها حصلت في يد المستعير بإذن صاحبها وهو أمين فيها.

المستأجر إذا طلبت منه العين المؤجرة فادّعى تلفها فإن القول قوله.

فالقاعدة أن كل أمين -وهو من وقعت العين بيده بإذن الشرع أو المالك- إذا ادعى التلف فإنه يقبل قوله".

**49- القاعدة عندنا في ضمان المُتلفات: "أن المثلي يضمن بمثله، والمتقوم يضمن بقيمته".** ["الشرح الممتع" (10/119-120)].

**وقال في موضع آخر: "قاعدة: "أن المثلي يُضمن بمثله".** ["الشرح الممتع" (10/177)].

**دليل القاعدة:** قول النبي صلى الله عليه وسلم: **"إناء بإناء، وطعام بطعام"**[9]، في قصة معروفة، وهي أنه صلّى الله عليه وسلّم كان عند إحدى زوجاته رضي الله عنهن فأرسلت الزوجة الأخرى خادمها بطعام في صحفة، فدخل الخادم بالطعام والصحفة على الرسول صلّى الله عليه وسلّم في منزل الضرَّة، فأصابتها الغيرة، فضربت بيد الخادم حتى سقطت الصحفة وانكسرت، فأخذ النبي صلّى الله عليه وسلّم طعام المرأة التي هو عندها وصحفتها وأعطاها الخادم، وقال: **"إناء بإناء، وطعام بطعام"**، فهنا ضُمِن بالمثل؛ لأن هذا مثلي.

لكن في الإعتاق لما بيَّن الرسول صلى الله عليه وسلم أن من أعتق شركاً له في عبد سرى عتقه إلى نصيب شركائه قال: **"وقُوِّمَ عليه قيمة عدل"**[10]، فأوجب القيمة، لأنه ليس مثلياً، يتعذر فيه تحصيل المثل فهو متقوم.**ضابط المثلي عند الفقهاء، والرد عليهم:**

**تطبيق:**

"**قاعدة: "أن المثلي يُضمن بمثله"**، قاعدة متفق عليها، وعلى هذا فلو أن شخصاً كسر فنجالاً لشخص، فهل نلزمه أن يأتي بفنجال مثله لصاحب الفنجال الأول؟ على المذهب: لا، بل له قيمة الفنجال، وعلى القول الراجح يلزمه أن يأتي بفنجال.

ولو أنه ذبح شاته الثنية التي صفتها كذا وكذا في السمن والهزال واللون، وعند ذابح الشاة شاة مثلها تماماً، فهل يضمن الشاة بهذه الشاة، أو بالقيمة؟ المذهب: يلزمه الضمان بالقيمة، والقول الراجح في المسألتين جميعاً الفنجال يضمن بفنجال، والشاة تضمن بشاة.

ولو أن رجلاً أخذ خبزة إنسان وأكلها فإنه يضمنها على المذهب بالقيمة؛ لأن فيها صناعة مباحة، وأيضاً هي غير مكيلة، وعلى القول الراجح يضمنها بمثلها، فإذا كان رجلان واقفان عند الفَرَّان فقدم الفران الخبزة لفلان وأخذها، ثم خطفها الثاني من يده وأكلها، فكيف يضمن؟ على المذهب بالقيمة، وعلى القول الراجح يقول: انتظر حتى يعطيني خبزتي فخذها وينتهي كل شيء.

فالقول الراجح أن المثلي كل ما له مثل أو شبه، سواء كان مكيلاً أو موزوناً أو حيواناً أو جماداً أو مصنوعاً أو غير مصنوع، ويدل لهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف إبلاً فرد مثلها[11]، ولم يرد القيمة، وعلى المذهب لو استسلفت شاة من جارك ترد قيمتها لا مثلها؛ لأنها غير مثلية فليست مكيلة ولا موزونة، ويدل لهذا أيضاً قصة الصحفة والطعام حيث أرسلت إحدى أمهات المؤمنين إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم طعاماً بصحفة مع رسول لها فأتى الرسول

بالطعام والصحفة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت إحدى نسائه، فغارت التي هو في بيتها وضربت بيد الرسول حتى سقطت الصحفة وتكسرت، فأمر النبي صلّى الله عليه وسلّم صاحبة البيت أن تعطي هذه صحفتها وطعامها وقال: **"طعام بطعام، وإناء بإناء"** وهذا دليل واضح.

ثم يا سبحان الله! أيما أدق أن يضمن الإنسان فنجالاً بفنجال أو صاعاً بصاع؟ الأول بلا شك؛ لأن المماثلة في الفنجال بالفنجال متطابقة تماماً، والمماثلة بين صاع وصاع لا بد أن تختلف، فلا بد أن يكون هناك زيادة يسيرة.

إذاً القاعدة أن المثلي يضمن بمثله؛ لأن مطابقة المثلي لمثله أقوى من مطابقة القيمة للشيء، فالقيمة تقدير وتخمين، والمماثلة مماثلة.["الشرح الممتع" (10/177-179)]

**50- قاعدة: "مراعاة الناس في أمر ليس بحرام هو مما جاءت به الشريعة".** ["الشرح الممتع" (53/56)].

**تطبيق:** فقد راعى النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في الصوم والفطر في رمضان في حال السفر[12]، وراعاهم عليه الصلاة والسلام في بناء الكعبة حيث قال لعائشة رضي الله عنها: **"لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم"**[13]، وهذه القاعدة معروفة في الشرع. ["الشرح الممتع" (5/56)].

**قال جامعه -عفا الله عنه-:** وهذه القاعدة في معنى أنه يجوز ترك بعض السنن والمستحبات لعدم التمكن من فعلها وإظهارها إلى ما هو مرجوح أو مفضول مراعاة لمصلحة التأليف والاجتماع؛ لأن بعض الناس قد يُعرض عن قبول بعض السنن والمستحبات، لكونها خافية عليه، أو أنه لا يراها مستحبة تقليداً لبعض من يثق في علمه، وقد عبر عنها شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بقوله: "ويسوغ أيضا أن يترك الإنسان الأفضل لتأليف القلوب واجتماع الكلمة خوفاً من التنفير عما يصلح كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم؛ لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية وخشي تنفيرهم بذلك"[14].

وضرب أمثلة لذلك مثل: ترك الجهر بالبسملة، وصلاة الوتر على هيئة صلاة المغرب من غير فصل، فقال: "فالعمل الواحد يكون فعله مستحباً تارة وتركه تارة باعتبار ما يترجح من مصلحة فعله وتركه بحسب الأدلة الشرعية. والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم وقال لعائشة: **"لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة ولألصقتها بالأرض ولجعلت لها بابين بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه"**، والحديث في الصحيحين. فترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأمر الذي كان عنده أفضل الأمرين للمعارض الراجح وهو حدثان عهد قريش بالإسلام لما في ذلك من التنفير لهم فكانت المفسدة راجحة على المصلحة. ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف المأمومين مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل بأن يسلم في الشفع ثم يصلي ركعة الوتر وهو يؤم قوما لا يرون إلا وصل الوتر فإذا لم يمكنه أن يتقدم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقته لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه وكذلك لو كان ممن يرى المخافتة بالبسملة أفضل أو الجهر بها وكان المأمومون على خلاف رأيه ففعل المفضول عنده لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان جائزاً حسناً"[15].

وفي هذا الباب يقول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: "ولو قال قائل: **هل هناك ضابط للمصالح؟**

**الجواب:** هذا مما تختلف فيه أنظار العلماء والمجتهدين وأهل الخبرة؛ فقد يختلف الناس في المصالح، ولنضرب لهذا مثلاً:

الصلاة في النعلين سنّة، فإذا كان يترتّب على ذلك مفسدة بتنفير الناس، والقدح في الفاعل وما أشبه ذلك، فهل يترك ذلك مع بيان أن ذلك سنّة بالقول، أو يصلي ولو حصل ما يحصل من الفتنة؟ فمن الناس من يرى المصلحة في تركه درأ للمفسدة وبيان السنة يحصل بالقول، ومن الناس من يقول: المصلحة أن أبين السنة بالفعل كما بينها الرسول صلى الله عليه وسلم. وحينئذ تختلف الأنظار والاجتهادات، لكن الدليل مع الأول في هذا، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعائشة: "لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة ولبنيتها على قواعد إبراهيم وجعلت لها بابين: باباً يدخل الناس وباباً يخرجون منه". فهنا ترك أمراً يكاد يكون واجباً، وهو أن يبني الكعبة على قواعدها الأصلية، لكن تركه خوفاً من الفتنة، وعلى هذا نقول: يجب على الإنسان في هذه المسائل أن يتحرى بدقة ما هو الأصلح وما هو الصالح"[16].

**وسئل أيضاً -رحمه الله- السؤال التالي:**

**هل يجوز ترك بعض السنن خوفاً من وقوع فتنة، أو افتراق بين المسلمين؟**

**الجواب:** كأنه -والله أعلم- يريد ترك رفع اليدين مثلاً في الصلاة؛ لأن بعض العلماء يقول: إن رفع اليدين في الصلاة خاص بتكبيرة الإحرام فقط، وينكرون على من يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند الرفع منه، وعند القيام من التشهد، فهل الأفضل أن أخالف ما هم عليه اتباعاً للسنة، أو الأفضل أن أترك السنة تأليفاً لقلوبهم؟ الثاني أولى، لكن مع ذلك لا يترك السنة تماماً بل يعمل بها في بيته، ويعلم هؤلاء أن الحق في رفع اليدين، ثم إذا اطمأنوا إلى قوله رفعوا أيديهم[17].

وللشيخ الألباني -رحمه الله- كلاماً يقرر فيه هذا المعنى؛ فعندما وجه إليه **سؤال عن ماذا يفعل إمام يؤم ناس يرون المداومة على القنوت في صلاة الفجر، على مذهب الشافعية، وهو لا يرى ذلك؟**

**الجواب:** الحقيقة الجواب عن هذا السؤال يتعلق بالسياسة الشرعية.

بعض العلماء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يقول: بأنه يجوز للمسلم أن يدع بعض السنن أحياناً تأليفاً لقلوب الناس الذين حوله ممن هم لا يعرفون السنة.

أنا أرى هذا صواباً من باب رفع الشر الأكبر بالشر الأصغر[18].

وبهذا يتضح أهمية مراعاة تلك الضوابط، لإظهار السنن التي هجرها الناس أو غابت عنهم، بالحكمة والأسلوب الحسن، لمصلحة تأليف القلوب والاجتماع؛ لأن ذلك من السياسة الشرعية التي تحقق مصالح المسلمين في الدنيا والآخرة.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "فإن الاعتصام بالجماعة والائتلاف من أصول الدين والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفية فكيف يقدح في الأصل بحفظ الفرع"[19].

هذا ما تيسر لي جمعه من كتاب "الشرح الممتع". والله ولي التوفيق.

وصلى الله على نبينا وعلى آله وصحبه وسلم.

**الهوامش:**

[1] أخرجه مسلم (305).

[2] "منظومة أصول الفقه وقواعده" لابن عثيمين -رحمه الله- (ص/251).

[3] أخرجه البخاري (2168)، (2729) وهو جزء من حديث عائشة رضي الله عنها.

[4] أخرجه مسلم (571) (88).

[5] أخرجه البخاري (5426)، ومسلم (2067) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

[6] أخرجه مسلم (1513) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[7]"منظومة أصول الفقه وقواعده" (ص/319).

[8] قال ابن رجب في ""تقرير القواعد وتحرير الفوائد" (ص/230): "(قاعدة): "من تعجل حقه أو ما أبيح له قبل وقته على وجه محرم عوقب بحرمانه"، ويدخل فيها من مسائل:

الأولى: مسألة قتل الموروث والموصى له ...".

[9] أخرجه الترمذي (1359) من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس قال: أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم طعاما في قصعة، فضربت عائشة القصعة بيدها، فألقت ما فيها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "طعام بطعام، وإناء بإناء".

قال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وصححه الألباني في "إرواء الغليل" (1523).

وأخرجه البخاري (5225) وأبو داود (3567) والنسائي (3955) وابن ماجه (2334) من طرق أخرى عن حميد به ولفظه: "كان النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض نسائه, فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين بصحفة فيها طعام, فضربت التي النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها يد الخادم, فسقطت الصحفة فانفلقت, فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فلق الصحفة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة ويقول: غارت أمكم, ثم حبس الخادم حتى أتى الصحفة من عند التي هو في بيتها, فدفع الصحفة الصحيحة إلى التي كسرت صحفتها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت". انظر: "إرواء الغليل" (5/359).

[10] أخرجه البخاري (2522)، ومسلم (1501) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

[11] أخرجه مسلم (1600) عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً، فقال: "أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء".

[12] أخرج البخاري (1947)، ومسلم (1118) عن حميد، قال: سئل أنس رضي الله عنه، عن صوم رمضان في السفر؟ فقال: "سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم".

[13] أخرجه البخاري (1583)، (1585) ومسلم (1333).

[14] ["مجموع الفتاوى" (22/436)].

[15] "مجموع الفتاوى" (24/195-196).

[16] منظومة أصول الفقه وقواعده (ص/127).

[17]اللقاء الشهري رقم (66) (ص/35)، بترقيم المكتبة الشاملة.

[18] من الشريط الحادي والثلاثين بعد المائة السابعة. تم تسجيله في الخامس والعشرين من جمادي الأول 1413هـ.

[19] "مجموع الفتاوى" (22/254).